

Distr.: Limited
20 July 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

مشروع قرار قدمه نائب رئيس المجلس، سومدوث سوبورون (ماليزيا)، على أساس
مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثانية عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٤، بشأن استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً،
و ٢٢٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل
للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير أيضاً إلى قراراته ٣٤/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧،
و ١٧/٢٠٠٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٣٥/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/
يوليه ٢٠٠٩،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن البلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً يجب
أن تكون قادرة على مواصلة تقدمها ونمائها والمحافظة عليهما،



- ١ - **يُحيط علماً** بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الثانية عشرة^(١)؛
- ٢ - **يقرر** أن يحيل الفصل المتعلق بتدابير الدعم الدولي المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً كي تواصل النظر فيه ضمن الإعداد لذلك المؤتمر؛
- ٣ - **يطلب** إلى لجنة السياسات الإنمائية أن تنظر، في دورتها الثالثة عشرة، في المواضيع التي اختارها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ وتقدم توصيات بشأنها؛
- ٤ - **تُحيط علماً** بمقترحات اللجنة المتعلقة ببرنامج عملها المستقبلي؛
- ٥ - **يؤكد مجدداً** أهمية الشركاء الإنمائيين في تنفيذ تدابير عملية دعماً لاستراتيجية الانتقال، من أجل كفالة رفع أسماء البلدان المعنية من قائمة البلدان الأقل نمواً بصفة دائمة؛
- ٦ - **يطلب** إلى اللجنة مواصلة أن ترصد التقدم في مجال التنمية الذي تحرزه البلدان التي تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن تدرج استنتاجاتها في تقريرها السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٧ - **يدعو** رئيس اللجنة، وأعضاءها الآخرين، حسب الاقتضاء، إلى عدم الانقطاع عن ممارسة تقديم تقارير شفوية عن عمل اللجنة.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠؛ الملحق رقم ١٣ (E/2010/33).